

## تقرير حقوق الإنسان في موريتانيا لعام 2018

### الملخص التنفيذي

تعد موريتانيا جمهورية إسلامية ذات نظام بالغ المركزية ورئيسها هو حاكم الدولة، ودستورها مبني على مزيج من القانون الفرنسي المدني والشريعة الإسلامية. يمارس المجلس الوطني الوظائف التشريعية لكنه كان ضعيفاً مقارنة مع السلطة التنفيذية. يختار الناخبون نواب المجلس الوطني، وعمد البلديات، وأعضاء المجالس الجهوية. أعاد الناخبون في عام 2014 انتخاب السيد محمد ولد عبد العزيز رئيساً للبلاد لفترة رئاسية ثانية وأخيرة مدتها خمسة سنوات كما يفرض الدستور. نظمت الحكومة استفتاء على التعديلات الدستورية في شهر آب/أغسطس 2017، ووافق عليه الناخبون بنسبة 85 بالمائة من الأصوات. أدت إحدى التعديلات إلى حل مجلس الشيوخ وتحويل النظام التشريعي إلى مجلس واحد. وارتفع عدد المقاعد في المجلس الوطني الجديد من 147 إلى 157 مقعداً. فاز حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، بـ 95 من أصل 157 مقعد في المجلس الوطني في الانتخابات التشريعية التي عقدت في شهر أيلول/سبتمبر.

مارست السلطات المدنية سيطرة فعالة على قوات الأمن.

شملت المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان مزاعم التعذيب من قبل ضابط إنفاذ القانون؛ والاعتقالات التعسفية وذات الدوافع السياسية؛ وأوضاع السجون القاسية والمهددة للحياة؛ والقيود على حرية التجمع، وتكوين الجمعيات، والحرية الدينية؛ والفساد واسع النطاق؛ والاعتصاب والعنف المنزلي ضد المرأة، مع لجوء عدد قليل من الضحايا إلى طلب المساعدة القانونية؛ والتمييز العرقي من جانب الجهات الحكومية؛ وتجريم السلوك الجنسي المثلي؛ واستمرار العبودية والممارسات المرتبطة بالعبودية، مع إخضاع منظمات مكافحة الرق لقيود على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع؛ والاتجار بالأشخاص؛ والحد الأدنى من جهود مكافحة عمالة الأطفال.

اتخذت الحكومة خطوات متواضعة لمعاقبة المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا انتهاكات وحاكمت عدداً منهم، ومع ذلك، كثيراً ما أفلت المسؤولون من العقاب على تصرفاتهم. اعترضت منظمات المجتمع المدني على العدد القليل من لوائح الاتهام التي وجهتها السلطات.

**القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:**

**أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية**

لم ترد أية تقارير عن قيام الحكومة أو من يمثلها بعمليات قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع.

**ب. الاختفاء**

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء أشخاص من قبل سلطات الحكومة أو نيابة عنها.

### ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور التعذيب. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة عام 2015 قانوناً ضد التعذيب يشترط وضع آلية للحيلولة دونه. هذا القانون يعتبر التعذيب، وممارسات التعذيب، والعقوبات اللاإنسانية أو المهينة جرائم ضد الإنسانية لا تخضع لقانون التقادم. يشمل القانون على وجه التحديد الأنشطة في السجون، ومراكز إعادة التأهيل للقاصرين المخالفين للقانون، وأماكن الاحتجاز، ومؤسسات الطب النفسي، ومراكز الاعتقال، ومناطق العبور، ونقاط عبور الحدود. على الرغم من وجود هذا التشريع، ذكرت منظمات غير حكومية أن مسؤولي الأمن وإنفاذ القانون عذبوا أعضاء منظمات غير حكومية. ذكر أن أساليب الإساءة شملت الاعتداء بالضرب والتجريد من الملابس. وردت تقارير موثوقة تؤكد ممارسة التعذيب والضرب والاعتداء في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة وفي عدة سجون في مختلف أنحاء البلاد، وأيضاً في مرافق قوات الدرك والمرافق العسكرية.

على سبيل المثال، زعمت عائلة محمد ولد ابراهيم معطل بتاريخ 13 حزيران/يونيو أنه توفي نتيجة أزمة قلبية بعد تعذيب الشرطة له. بتاريخ 14 حزيران/يونيو، نفى وزير الداخلية واللامركزية أحمد ولد عبد الله الادعاء علناً.

أنشأت الحكومة عام 2016 "الآلية الوطنية لمنع التعذيب" كهيئة حكومية مستقلة مكلفة بالتحقيق في مزاعم التعذيب الجديرة بالتصديق. لم تشرع الآلية الوطنية لمنع التعذيب في إجراء أي تحقيقات منذ نشأتها.

زار البلاد المقرر الأمم المتحدة الخاص بمنع التعذيب في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير 2017 وتفقد عدداً من السجون. وشجع المقرر الخاص السلطة القضائية على مضاعفة جهودها في تنفيذ الضمانات ضد التعذيب. كما أعرب عن قلقه إزاء عدم إجراء تحقيقات في ادعاءات التعذيب وناشد النيابة العامة برفع دعاوى ضد المتهمين بالتعذيب.

أعربت لجنة مناهضة التعذيب التابعة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عن قلقها في تقريرها الصادر بتاريخ 6 آب/أغسطس مشيرة أنه بالرغم من نفي الحكومة وجود أماكن احتجاز غير رسمية، فقد مُنِعَ المقرر الأمم المتحدة الخاص بمنع التعذيب من الوصول إلى أحد هذه الأماكن خلال زيارته.

بتاريخ 15 حزيران/يونيو، انتحر سجين يدعى بوشامة ولد شيخ في زنزانته في سجن دار النعيم احتجاجاً على الظروف السيئة التي تعرض لها في السجن. عانى السجن من الاكتظاظ والقذارة. وصفت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المنظمات الدولية ظروف السجناء بأنها كارثية.

وفقاً للأمم المتحدة، لا يزال هناك ادعاءات بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ضد قوات حفظ السلام من موريتانيا كان قد تم الإبلاغ عنها في عام 2017. شمل الادعاءات أفراداً عسكريين منتشرين ضمن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. كان أحد الادعاءات يتعلق بتهمة الاعتداء الجنسي على طفلة، بينما كان الادعاء الآخر يتعلق بالاستغلال الجنسي (علاقة استغلالية). أعادت الأمم المتحدة عناصر حفظ السلام المعنيين إلى وطنهم، وظلت التحقيقات في موريتانيا معلقة. تم إثبات ادعاء آخر جرى التبليغ عنه عام 2017 واتخذت كل من الأمم المتحدة وموريتانيا إجراءات ضد الجناة.

### الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

كانت الأوضاع في السجون قاسية ومهددة للحياة بسبب الاكتظاظ ونقص الغذاء والعنف ورداءة المرافق الصحية وعدم توفر الرعاية الطبية.

الأوضاع المادية: ظلت السجون مكتظة. بحلول تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد السجناء في السجن المدني الرئيسي في نواكشوط 943 سجيناً، من بينهم 460 سجيناً مداناً بالإضافة إلى 483 كانوا بانتظار المحاكمة، وقد صمم هذا السجن لاستيعاب 350 سجيناً. كثيراً ما احتجزت السلطات معتقلين قبل المحاكمة مع سجناء مدانين وخطرين في كثير من الأحيان. كثيراً ما شارك حراس ذكور بمراقبة السجناء في سجن نواكشوط، وهي ممارسة انتقدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا. كانت أوضاع الاحتجاز للنساء عموماً أفضل من أوضاع الاحتجاز للرجال. وفقاً لمسؤولي السجون، كان سجن النساء في نواكشوط أقل ازدحاماً.

احتجزت السلطات مزيجاً متنوعاً من السجناء في السجون في مختلف أنحاء البلاد بغض النظر عن الأحكام الصادرة بحقهم. غالباً ما تم الاتجار بالمخدرات في صفوف السجناء، وهو أمر اعترفت الحكومة بأن سببه تراخي التدابير الأمنية إزاء الزوار. تمرد السجناء في كثير من الأحيان وعصوا أوامر السلطات احتجاجاً على ممارسات العنف والمعاملة غير الإنسانية من قبل حراس السجون. وبسبب ضعف الأوضاع الأمنية ووجود السجناء الخطرين مع السجناء الأقل خطراً في الزنزانات، عاش السجناء في جو من العنف، واضطر بعضهم لدفع رشاي لسجناء آخرين لتجنب الوحشية والتحرش. استمرت جماعات حقوق الإنسان في الإبلاغ عن شدة الاكتظاظ في السجون وافتقارها إلى المرافق الصحية والطبية الكافية.

أفادت منظمات غير حكومية محلية أن السجناء سيطروا على أحد أجنحة سجن دار النعيم (أكبر سجن في البلاد) بينما قام موظفو السجن بتأمين النصف الآخر. تم تداول المخدرات، والأسلحة، والنقود بحرية لأن الموظفين لم يتمكنوا بشكل فعال من فحص ما كان يدخل السجن كما أنهم لم يكونوا قادرين على الدخول بأمان إلى بعض المناطق.

استمر المرصد الموريتاني لحقوق الإنسان بالتنديد بالأوضاع السيئة في السجون. كان هناك سجنان منفصلان للنساء، أحدهما في العاصمة نواكشوط، والثاني في نواذيبو التي تعتبر ثاني أكبر مدينة. كان معظم مشرفي السجن من الرجال، وكان هناك نقص حاد في المشرفات الإناث. وقر حراس من الذكور الأمن في سجون النساء لأن الحرس الوطني الذي يتألف من ذكور فقط هو المكلف بهذه المهمة على الصعيد الوطني. كان هناك بعض النساء المشرفات في السجون، إلا أنهن لم يكن من الحرس الوطني. أدارت منظمة إيطالية غير حكومية مركز احتجاج للقاصرين، وهو المنشأة الوحيدة التي اقتربت من الامتثال للمعايير الدولية. بالإضافة إلى هذه السجون، كانت هناك مراكز احتجاج في مراكز الشرطة في جميع أنحاء البلد.

بتاريخ 3 أيلول/سبتمبر، أفادت مديرية الشؤون الجنائية وإدارة السجون أن هناك 77 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 17 سنة في سجن نواكشوط المركزي، كما كان هناك سبعة أطفال في سجن نواذيبو. وبتاريخ 3 تشرين الأول/أكتوبر، تم افتتاح مركز منفصل لاحتجاز القاصرين، وكان يضم 69 قاصراً.

ذكرت السلطات أن عشرة أشخاص توفوا قيد الحجز خلال العام. حدثت حالة وفاة واحدة عن طريق الانتحار داخل السجن، بينما كانت الحالات الأخرى نتيجة لأمراض مزمنة مثل السل والإيدز. لم تطلب أي عائلة تشريح جثث أفراد أسرهم المتوفين.

في كانون الأول/ديسمبر، اشتكى السجناء السلفيون من سوء المعاملة في السجن المدني المركزي في نواكشوط وأشاروا إلى أن الحكومة منعت عائلاتهم من زيارتهم، كما اشتكوا أيضاً من سوء التغذية بسبب عدم كفاية الطعام. وفقاً للمرصد الموريتاني لحقوق الإنسان، لم تكن المرافق الطبية والأطعم الطبية كافية، لاسيما في سجن دار النعيم للرجال وفي السجن المركزي. خصصت الحكومة ميزانية قدرها 50 أوقية (1.40 دولار أمريكي) يومياً لكل سجين للطعام والمستلزمات الطبية. كان معظم أوجه القصور في نظام السجن يتمثل في الفساد العام، وتهريب الأدوية، وعدم توفر الأطعم الطبية الماهرة. كانت التهوية والإنارة ومياه الشرب في الكثير من الزنانات ومناطق الاحتجاز تتراوح بين غير كافية إلى معدومة.

**الإدارة:** سمحت السلطات للسجناء بتقديم شكاوى بمزاعم سوء المعاملة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا والآلية الوطنية لمنع التعذيب. تسمح اللوائح أيضاً للسجناء باختيار أحدهم ليمثلهم في التعامل مع إدارة السجن، واستفاد السجناء في بعض الأحيان من هذه الفرصة. أقرت الحكومة بمزاعم الأوضاع اللا إنسانية لكنها نادراً ما اتخذت إجراءات تصحيحية.

**الرقابة المستقلة:** سمحت الحكومة للمنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين والمراقبين الدوليين لحقوق الإنسان بزيارة السجن ومراكز المعتقلات. وتمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الدخول للسجون بدون حدود وقامت بعدة زيارات لها، بما فيها زيارة المشتبهين بالإرهاب. ساهم الشركاء المتعاونين مع مديرية الشؤون الجنائية وإدارة السجن، وخصوصاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومؤسسة نورا، ومؤسسة كاريتاس-موريتانيا، في تحسين الأوضاع في مراكز الاحتجاز بموجب اتفاقية شراكة مع المديرية. ساعدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تحسين البنية التحتية، والنظافة الصحية، والأوضاع الصحية في مراكز الاحتجاز وأعدت تأهيل شبكة الصرف الصحي في سجن دار النعيم. ونفذت اللجنة أيضاً برنامجاً لمكافحة سوء التغذية في سجن الألك ودار النعيم من خلال إعادة تأهيل مرافق المطبخ وتوفير الأدوية وغيرها من اللوازم الصحية بشكل دوري.

#### د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور والقانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، إلا أن السلطات لم تلتزم بهذا الحظر. يجوز للمحتجزين أن يطعنوا في قانونية احتجازهم أمام المحكمة، وذلك في حالتين: إذا بقي الشخص قيد الاحتجاز بعد انقضاء الفترة القانونية لاحتجازه/احتجازها، فيكون لهم الحق في تقديم شكوى أمام المحكمة ضد إدارة السجن أو السلطة الإصلحية التي اعتقلت المحتجز. ثانياً، إن لم يوافق المحتجز على عقوبته أو عقوبتها، يكون لديهم الحق في تقديم طلب استئناف أمام محكمة الاستئناف أو المحكمة العليا.

اعتقلت السلطات في بعض الحالات واحتجزت المتظاهرين والناشطين في حقوق الإنسان والصحفيين بشكل تعسفي (يرجى مراجعة القسم 2.أ.).

#### دور الشرطة والأجهزة الأمنية

تتولى الشرطة الوطنية، التي تعمل تحت إشراف وزارة الداخلية واللامركزية، مسؤولية تطبيق القانون والحفاظ على النظام في المناطق الحضرية. ويؤدي الحرس الوطني، الذي يعمل أيضاً تحت إشراف نفس الوزارة، دوراً شرطياً محدوداً تماشياً مع دوره المتمثل في ضمان الأمن في المنشآت الحكومية خلال وقت السلم، بما في ذلك السجن. على سبيل المثال، يجوز للسلطات الإقليمية أن تطلب من الحرس الوطني استعادة

النظام العام أثناء أعمال الشغب وغيرها من الاضطرابات واسعة النطاق. أما قوات الدرك، وهي قوة شبه عسكرية متخصصة خاضعة لوزارة الدفاع، فتتولى مسؤولية الحفاظ على النظام العام حول المناطق الحضرية، بالإضافة إلى تقديم خدمات تنفيذ القانون في المناطق الريفية. يحافظ التجمع العام لأمن الطرق، وهو أحدث قوة شرطة تابعة لوزارة الداخلية واللامركزية، على الأمن على الطرق كما أنه يشغل نقاط التفتيش الأمنية في جميع أرجاء البلد.

حصل رجال الشرطة والدرك على رواتب ضئيلة وقدر متدنٍ من التدريب والتجهيز، وشكل الفساد والإفلات من العقاب مشاكل كبيرة. ورد أن قوات الشرطة والدرك كانت تطلب الرشوة بشكل منتظم عند الحواجز الليلية في نواكشوط وعند حواجز التفتيش بين المدن. وردت عدة تقارير مفادها أن الشرطة كانت تعتقل عند مثل هذه الحواجز الأفراد بشكل تعسفي بدون سبب كافٍ لعدة ساعات أو طيلة الليل.

### إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

ينص القانون على ضرورة الحصول على مذكرات توقيف من الجهات المختصة، إلا أن إصدارها لم يكن شائعاً. عموماً لم تبلغ السلطات المعتقلين بالتهمة الموجهة إليهم إلا بعد انتهاء التحقيق. ينص القانون على ضرورة تأكد المحاكم في معظم الحالات من قانونية احتجاز أي شخص في غضون 48 ساعة من الاعتقال، ولكن يجوز للشرطة تمديد المهلة لمدة 48 ساعة إضافية. ذكر الموقع الإخباري الإلكتروني "الأخبار" بتاريخ 28 تموز/يوليو أن لجنة مناهضة التعذيب في جنيف أوصت بأن لا تتجاوز مدة الاحتجاز لدى الشرطة عن 48 ساعة. وفقاً للجنة، لم يتم احتساب أيام العطل في فترة الاحتجاز لدى الشرطة، مما أطال فترة الاحتجاز في حالات كثيرة. يمكن بموجب قانون مكافحة الإرهاب أن تصل مدة الاحتجاز إلى 45 يوم عمل بدون إمكانية الطعن أو الاستئناف. أشار التقرير إلى أن سجلات الاحتجاز في مراكز الشرطة كانت ضعيفة. لا يحق للمشتبه به أن يتصل بمحام إلا بعد أن يقدم النائب العام لائحة الاتهامات. بموجب القانون، يحق للمدعى عليهم من المعوزين الحصول على محام على نفقة الدولة، لكن في كثير من الأحيان لم يكن التمثيل القانوني متاحاً، أو أن المحامين لم يكونوا يتكلمون لغة المدعى عليه. هناك نظام للإفراج عن المتهمين بموجب كفالة، لكن القضاة رفضوا أحياناً بشكل تعسفي مثل هذه الطلبات أو حددوا مبالغ مفرطة للكفالة.

الاعتقال التعسفي: كانت هناك حالات اعتقال واحتجاز تعسفي للصحفيين. اعتقلت الشرطة عدداً من نشطاء حقوق الإنسان وصحافيين بدون تهمة أو جلسات استماع.

أمرت محكمة الاستئناف في نواذيبو في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بالإفراج عن محمد الشيخ ولد محمد ولد امخيطير، صاحب المدونة الذي حكم عليه بالإعدام عام 2014 بتهمة الردة بعد مزاعم بنشره تصريحات على وسائل الإعلام الاجتماعية ينتقد فيها النبي محمد. في آذار/مارس 2017، قضت المحكمة العليا أن محكمة الاستئناف حكمت بشكل غير صحيح على امخيطير بالإعدام بسبب الردة، لأنه تراجع عن تصريحاته بشكل صحيح. على الرغم من أمر الإفراج الصادر عن محكمة الاستئناف، ظل امخيطير في مكان مجهول، حيث تعذرت الحكومة بمخاوفها بشأن سلامته والنظام العام في حال الإفراج عنه.

في شهر آب/أغسطس، ذكر موقع "الطوارئ" الإلكتروني الإخباري أن السلطات اعتقلت ثم أفرجت في وقت لاحق عن الصحفي بابكر باي انجاي من الموقع الإخباري الإلكتروني "كريد"، والصحفي محمودي ولد سيبوط من الموقع الإخباري الإلكتروني "تقدم"، وذلك على خلفية شكوى التشهير التي رفعها محام موريتاني مقره في فرنسا يدعى جمال ولد محمد ويعتبر مقرباً من الحكومة.

الاحتجاز قبل المحاكمة: كان الاحتجاز قبل المحاكمة لفترات طويلة يمثل مشكلة، لكن لم تتوفر أية إحصائيات حول متوسط فترة الاحتجاز. اعتقل أفراد قوات الأمن في بعض الأوقات المتظاهرين واحتجزوهم لفترات أطول مما تسمح به الإجراءات القانونية، وكان ذلك في كثير من الأحيان بسبب عدم وجود القدرة على معالجة القضايا في الوقت المناسب، أو من أجل الحصول على اعتراف. ينص القانون على عدم جواز احتجاز القصر قبل المحاكمة لمدة تتجاوز السنة أشهر. بالرغم من ذلك، وردت تقارير تفيد بوجود عدد كبير من الأفراد، بما فيهم القصر، قيد الاحتجاز قبل المحاكمة لفترات طويلة بسبب عدم كفاءة الجهاز القضائي.

### هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص كل من الدستور والقانون على استقلال القضاء، ولكن القضاء لم يكن مستقلاً. استمر الجهاز التنفيذي في ممارسة نفوذ كبير على القضاء من خلال قدرته على تعيين القضاة وفصلهم. وكثيراً ما اعتبر المراقبون أن العديد من القضاة فاسدين وغير مهرة.

### إجراءات المحاكمة

ينص القانون على إتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وعلى تمتع المتهمين بافتراض براءتهم حتى تثبت إدانتهم. يشترط القانون على السلطات أن تبلغ المتهمين بالتهمة الموجهة إليهم، إلا أن الحكومة لم تحترم هذا الحكم عادةً. لم يكن المتهمون في كثير من الأحيان على علم بالتهمة الموجهة إليهم إلا بعد انتهاء التحقيق. وفرت السلطات بشكل عام للمتهمين خدمة الترجمة الشفوية المجانية عند الحاجة، إلا أن جودة هذه الخدمات كانت هزيلة بشكل عام. يتمتع المتهمون بالحق في محاكمة عادلة وعلنية، كما يحق للمتهمين أيضاً التواجد أثناء محاكمتهم. يحق لجميع المتهمين، بما فيهم المعوزين، الاستعانة بمحام، لكن السلطات نادراً ما كانت تحترم هذا الحق. وبالمثل، يجوز للمتهمين مواجهة الشهود أو استجوابهم، بالإضافة إلى تقديم الأدلة والشهود في القضايا المدنية والجنائية على حد سواء. وبشكل عام، أتيح للمتهمين الوقت الكافي والمرافق الملائمة لتحضير دفاعهم. للمتهمين الحق في عدم إجبارهم على الإدلاء بالشهادة أو الاعتراف بالذنب، ولهم حق الاستئناف. كانت هذه الحقوق متاحة للأقليات وللرجال، ولكن لم تُتاح بشكل متكافئ بالنسبة للنساء. بموجب القانون، كانت مرافعات المحكمة تتم باللغة العربية، ولم يكن المترجمون الشفويون متوفرون بشكل دائم للمتهمين الذين لا يفهمون هذه اللغة. كان بعض القضاة ممن يتحدثون اللغتين يتحدثون مع المتهمين باللغة الفرنسية.

تشكل الشريعة، بشكل جزئي، أساساً للقانون والإجراءات القضائية. لم تعامل المحاكم المرأة على قدم المساواة مع الرجل في بعض القضايا.

هناك محكمة خاصة تنظر في القضايا التي تنطوي على القصر الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، وقد تلقى الأحداث الذين مثلوا أمام المحكمة أحكاماً أخف من تلك التي تلقاها البالغون، كما حظيت الظروف المخففة للجريمة بوزن أكبر. السن الأدنى لمحاكمة الأطفال هو 12 سنة. أعربت عدة منظمات غير حكومية عن قلقها إزاء احتجاز الأحداث الجانحين مع بقية السجناء، بما فيهم السجناء الأكثر خطورة في سجن نواكشوط المركزي، إلا أنه تمت معالجة هذه المخاوف عندما افتتح مركز الاحتجاز الجديد للأحداث في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

## السجناء والمحتجزون السياسيون

بتاريخ 15 آب/أغسطس، ذكر الموقع الإلكتروني الإخباري "الأخبار" أن منظمة العفو الدولية ناشدت السلطات بوقف الاعتقالات قبل الانتخابات بحق الصحفيين ورموز المعارضة، بما فيهم النشطاء في مكافحة الرق. ألقى القبض على بيرام ولد الداه عبيد، رئيس مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية "ايرا" في منزله بتاريخ 7 آب/أغسطس. كان بيرام يخوض حملة انتخابية برلمانية نجحت في نهاية المطاف. بعد ذلك بيومين، تم استجواب عضو آخر في حركة "ايرا" يدعى عبد الله الحسين مسعود. كان بيرام ولد الداه عبيد وعبد الله الحسين مسعود قد اعتقلا على خلفية شكوى تقدم بها أحد الصحفيين اتهم بيرام بتهديده. أدانت الأحزاب السياسية المعارضة والعديد من المنظمات الدولية والمحلية الاعتقال المستمر لبيرام باعتباره ذو دوافع سياسية.

## الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

تندرج شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان ضمن اختصاص المحكمة الإدارية. يجوز للأفراد أو المنظمات أن يستأنفوا القرارات لدى المحاكم الإقليمية الدولية. ذكر ممثلو منظمات غير حكومية أنهم تعاونوا مع المحكمة الإدارية، ولكنهم أضافوا أنها لم تكن محايدة. هناك سبل للانتصاف الإداري من خلال الغرفة الاجتماعية بمحكمة الاستئناف والمحكمة العليا. يجوز للأفراد رفع دعاوى إلى المحكمة الإدارية وبوسعهم الاستئناف أمام محكمة الاستئناف ومن ثم أمام المحكمة العليا.

## رد الممتلكات

كانت ملكية العقارات في الولايات الجنوبية مثاراً للجدل منذ أن طردت الحكومة عشرات الآلاف من أفراد المجموعات السكانية غير العربية، المنحدرين من دول جنوب الصحراء الكبرى في وادي نهر السنغال (الهالبولار، والسونينكي، والولوف) في الفترة ما بين 1989 إلى 1991 وسط توترات مع السنغال المجاورة. تم تجريد العديد من المنحدرين من أصول غير عربية من أراضيهم، التي باعها المسؤولون الإقليميون أو تنازلوا عنها في وقت لاحق إلى البيضان ("البربر العرب" أو "المور البيض" - يرجى مراجعة القسم 6، الأقليات القومية/العرقية/الإثنية). على الرغم من أن الحكومة استمرت في اتخاذ خطوات متواضعة لتعويض الذين سبق ترحيلهم، إلا أنها لم تُرجع حقوق الملكية لهم بشكل كامل. قدمت الحكومة تعويضات نقدية للبعض، ووفرت فرص عمل لآخرين.

على سبيل المثال، أكد وزير الدفاع في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 التزام الحكومة بتقديم تعويضات لضحايا أحداث الفترة ما بين 1989 إلى 1991. تحقيقاً لهذه الغاية، خصصت الحكومة أكثر من 124,3 مليون أوقية (3.5 مليون دولار أمريكي) لتمويل معاشات التقاعد للجنود الذين طردوا من الجيش من 1981 إلى 2004.

## و. التدخل التعسفي في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر الدستور مثل هذه الأفعال، ولم ترد تقارير تشير إلى فشل الحكومة في احترام هذه المحظورات.

## القسم 2. احترام الحريات المدنية بما فيها:

## أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، واحترمت الحكومة بصفة عامة هذه الحقوق، إلا أنها كانت في بعض الأحيان تطبق القوانين بشكل تعسفي وانتقائي من أجل قمع الأفراد أو المجموعات التي تعارض سياسات الحكومة. كان بإمكان المواطنين بشكل عام انتقاد الحكومة علناً أو في مجالسهم الخاصة، لكنهم تعرضوا في بعض الأحيان للانتقام. يحظر الدستور والقانون الدعاية العنصرية أو العرقية، وقد استخدمت الحكومة هذه الأحكام ضد الخصوم السياسيين، متهمه إياهم "بالعنصرية" أو "الدعوة إلى الفرقة في الوطن" بسبب التعبير عن آرائهم ضد عدم التمثيل الملائم بالحكومة بالنسبة للحراطين والأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء الكبرى.

حرية التعبير: لم تكن هناك قيود رئيسية على حرية الرأي والتعبير. ذكر المدونون والمنظمات غير الحكومية المحلية ومراقبون آخرون أن تصرفات الحكومة في السنوات الأخيرة أفقدتها مصداقيتها وسمعتها. على سبيل المثال، ألقت الحكومة القبض على صحفيين كانوا متعاطفين مع شخصيات بارزة معارضة للحكومة.

ذكر موقع "الأخبار" الإلكتروني أن الشرطة اعتقلت العديد من المدونين والناشطين المعارضين في مقر حزب "التواصل" السياسي في مدينة الزويرات في الجزء الشمالي من البلاد. شملت الاعتقالات قافلة شبابية قدمت من نواكشوط لدعم مرشحي المعارضة.

حرية الصحافة ووسائل الإعلام: عبّرت عدة مطبوعات يومية مستقلة بشكل عام عن طائفة كبيرة من الآراء ضمن قيود محدودة. ازدادت خلال العام حوادث انتقام الحكومة ضد وسائل الإعلام التي اعتبرتها صريحة بشكل زائد.

أقر المجلس الوطني في حزيران/يونيو 2017 مشروع قانون يفرض عقوبات صارمة على الصحفيين الذين ينشرون مقالات "الاذعة". فصل القانون العقوبات المالية المحتملة بحق الصحفيين الذين ينشرون مقالات أو تصريحات قد تحرض - من وجهة نظر الحكومة - على التمييز أو الكراهية أو العنف أو الإهانة بناء على المنشأ أو العرق أو الجنسية.

ظلت وسائل الإعلام المستقلة المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة لمعظم المواطنين، تليها وسائل الإعلام الحكومية. ركزت وسائل الإعلام الحكومية بشكل رئيسي على الأنباء الرسمية لكنها وفرت تغطية محدودة لأنشطة ووجهات نظر المعارضة.

العنف والتحرش: في 8 تشرين الأول/أكتوبر، نددت أحزاب سياسية معارضة متشددة، علاوة على الكثير من المنظمات الدولية والوطنية، بقمع الحكومة وتحرشها بالاحتجاجات التي نظمتها حركة "ايرا".

الرقابة أو تقييد المحتوى: أكد بعض قادة المعارضة أنه لم يكن بوسعهم الظهور في وسائل الإعلام الرسمية بشكل فعال. جعلت الحكومة دفع الضرائب المتأخرة، التي لم تُسدد في بعض الأحيان لعدة سنوات بفعل التواطؤ الرسمي، أولوية، الأمر الذي هدد السيولة المالية في عدة وسائل إعلام مستقلة.

في تشرين الأول/أكتوبر 2017، أوقفت شركة البث الإذاعي والتلفزيوني الموريتاني لفترة وجيزة بث خمسة قنوات خاصة. أوضحت شركة البث الإذاعي والتلفزيوني أن قرارها بتعليق عمل محطات التلفزيون الخاصة

كان الغرض منه إجبار هذه المحطات على سداد إتاواتها المتأخرة ورسوم البث. كما ادعت شركة البث الإذاعي والتلفزيوني أنها قامت بعدة محاولات لإيجاد حل ودي وكرت أن جميعها واجهت الرفض أو التجاهل من قبل مالكي محطات التلفزيون الخاصة.

وبتاريخ 3 آب/أغسطس، أخطرت شركة البث الإذاعي والتلفزيوني قنوات الإذاعة والتلفزيون الخاصة مرة أخرى بسداد ديونها. وفقاً للصحف المحلية، منحت شركة البث الإذاعي والتلفزيوني وسائل الإعلام هذه أسبوعاً واحداً لتسوية ديونها وإلا فسيتم إغلاقها من جديد. لم تسدد وسائل الإعلام الديون، ولم يتم إيقاف عملها.

### حرية الإنترنت

لم تقيد الحكومة أو تعيق استخدام الإنترنت، كما أنها لم تراقب المحتوى، ولم ترد تقارير موثوقة بأن الحكومة راقبت المراسلات الإلكترونية الخاصة بدون الموافقة القضائية الملائمة. وفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات، استخدم ما يقارب 21 بالمائة من السكان الإنترنت عام 2017.

### الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

لم ترد تقارير حول قيود حكومية على الحريات الأكاديمية أو الفعاليات الثقافية.

### ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

#### حرية التجمع السلمي

يكفل الدستور حرية التجمع السلمي. لا يُشترط على الأحزاب السياسية المسجلة أن تطلب إذنًا لعقد اجتماعات أو تنظيم تظاهرات. يفرض القانون على المنظمين في المنظمات غير الحكومية أن يتقدموا بطلب إلى رئيس السلطة الإدارية المحلية للحصول على تصريح بعقد اجتماعات أو تجمعات كبيرة. عادة ما منحت السلطات الأذن، إلا أنها في بعض الأحيان رفضت منحها في ظروف تُلمح إلى استخدام معايير سياسية.

في عدة مناسبات، أفاد مسئولون في مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية "إيرا" ومنظمات أخرى أن قوات الأمن اعتقلت ناشطيهم لعدم حصولهم على إذن من الحاكم المحلي قبل تنظيم المسيرة.

ذكر موقع "صحاري ميديا" الإخباري في 29 آب/أغسطس أن الشرطة فرقت مسيرة للمعارضة في نواكشوط قبل الانتخابات المزمع عقدها في أيلول/سبتمبر. اعترضت الشرطة على المسيرة على أساس شكوى قدمتها شركة النجاح التي كانت تملك المطار القديم (موقع التجمع). وذكر قادة المعارضة أنهم حصلوا على موافقة مسبقة من الحكومة لتنظيم المسيرة.

بعد افتتاح البرلمان في 8 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت حركة "إيرا" عدة مظاهرات كانت سلمية إلى حد كبير ضد استمرار اعتقال زعيم الحركة والنائب المنتخب حديثاً في البرلمان بيرام ولد أعبيدي. كانت استجابة الشرطة لبعض المظاهرات عنيفة.

### حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

يكفل القانون حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وقد احترمت الحكومة هذا الحق بشكل عام لكن ليس في كل الحالات.

يتعين على جميع المنظمات غير الحكومية المحلية التسجيل لدى وزارة الداخلية واللامركزية. بشكل عام، إذا لم ترد الوزارة خلال 45 يوماً على طلب تكوين منظمة غير حكومية، يجوز للمنظمة غير الحكومية المضي في عملها، رغم أنها لا تُعتبر مسجلة بشكل رسمي.

منذ عام 2014، وثقت منظمة العفو الدولية 43 حالة لم تتلقى فيها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان أي رد من الحكومة على طلبات تسجيلها، مما يعني أن هذه المنظمات غير مسموح لها بالعمل في البلاد.

شجعت الحكومة المنظمات غير الحكومية المسجلة محلياً على الانضمام إلى منظمة "مطالب المجتمع المدني" التي ترعاها الحكومة، وقد فعل ذلك حوالي 6,000 من المنظمات غير الحكومية المحلية.

### ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع:

[www.state.gov/religiousfreedomreport/](http://www.state.gov/religiousfreedomreport/)

### د. حرية التنقل

يكفل الدستور والقانون حرية التنقل داخل البلد والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن، وقد احترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق، ولكن كانت هناك استثناءات.

تعاونت الحكومة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة لمشردين داخلياً، وللاجئين، وللاجئين عاندين، وطالبي لجوء، وأشخاص عديمي الجنسية، ومهاجرين مستضعفين، وغيرهم من الذين تبعث أوضاعهم على القلق. كانت الموارد التي وفرتها الحكومة غير كافية لتلبية احتياجات هذه المجموعات من المساعدة.

التنقل داخل البلد: لم يستطع الأفراد الذين لا يملكون بطاقة هوية شخصية التنقل بحرية في بعض المناطق. وكما كان الحال في الأعوام الماضية، أقامت الحكومة حواجز متنقلة على الطرق حيث قام رجال الدرك أو الشرطة أو الجمارك بفحص وثائق المسافرين.

### حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: يكفل القانون منح اللجوء أو وضع لاجئ وقد وضعت الحكومة نظاماً لتوفير الحماية للاجئين. تبت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وضعية اللاجئين الخاضعين لولايتها ثم تقدم حالاتهم إلى اللجنة الاستشارية الوطنية من أجل الاعتراف بهم. استضافت البلاد حوالي 54,000 لاجئاً

من مالي في مخيم مبيرا واستمرت في منح اللجوء للاجئين الوافدين الجدد. وفرت البلاد أيضاً تدابير أمنية إضافية في المخيم للسماح للاجئين الماليين بالتصويت في الانتخابات الرئاسية في مالي عام 2018.

وفقاً لاتفاقيات حرية التنقل المعقودة مع أعضاء المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، تسمح الحكومة لمواطني دول غرب أفريقيا بالبقاء في البلاد لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر يتعين عليهم بعدها تقديم طلب للحصول على الإقامة أو تصاريح العمل. رحلت السلطات على الفور المهاجرين الذين تبين أنهم يسعون للوصول بطريقة غير مشروعة إلى جزر الكناري الإسبانية القريبة.

### الأشخاص عديمي الجنسية

يسمح القانون للأطفال المولودين خارج البلاد لأمهات موريتانيات ورجال أجنبية بالحصول على الجنسية الموريتانية عند بلوغهم السابعة عشر من العمر. بموجب المادة 15 من قانون الجنسية، وتعديلاته، يعتبر الأطفال المولودين لأباء موريتانيين وأمهات أجنبية موريتانيين بشكل تلقائي. وإذا كان الوالد عديم الجنسية، يظل الأطفال المولودين خارج البلاد بدون جنسية حتى يبلغوا سن السابعة عشر، حيث يصبح الطفل عندها مستحقاً للحصول على الجنسية. أدى عدم رغبة السلطات المحلية في معالجة حالات آلاف الموريتانيين المنحدرين من دول جنوب الصحراء العائدين من السنغال بعد طردهم الجماعي في الفترة ما بين 1989 و1991 إلى بقاء العائدين منهم بدون جنسية.

### القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

يكفل الدستور للمواطنين اختيار حكومتهم من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة على أساس الاقتراع العام والمتكافئ، والتي تتم بواسطة الاقتراع السري.

### الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في عام 2014، أعيد انتخاب الرئيس محمد ولد عبد العزيز لفترة رئاسية ثانية ونهائية بموجب الدستور مدتها خمس سنوات وحصل على ما يقارب 82 بالمائة من الأصوات. على الرغم من زعم بعض الجماعات المعارضة بوجود مخالفات إجرائية وعدم اتساق في تطبيق سياسات فرز الأصوات، اعتمد المجلس الدستوري والمرقبون الدوليون نتائج الانتخابات.

نظمت البلاد في آب/أغسطس 2017 استفتاءً أسفر عن حل مجلس الشيوخ وتحويل الجهاز التشريعي إلى مجلس واحد. وافق الناخبون على الاستفتاء بنسبة 85 بالمائة من الأصوات، وصادقت المحكمة الدستورية على النتيجة بعد 10 أيام.

في سبتمبر/أيلول، فاز حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، وهو الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، بخمسة وتسعين مقعداً من أصل 157 مقعداً في المجلس الوطني في الانتخابات التشريعية المباشرة التي اعتبرها المرقبون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي أنها سلمية وهادئة ونزيهة. فاز حزب الاتحاد من أجل الجمهورية أيضاً بأغلبية مسيطرة بكل مجلس من المجالس الجهوية الثلاثة عشر التي حلت محل مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى ثلثي البلديات من أصل 219 بلدية تم انتخابها في نفس اليوم.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: تحيزت الحكومة في كثير من الأحيان لصالح أفراد بناء على الصلات السياسية.

يمثل البيضان (العرب) 30 بالمائة من السكان على أقصى تقدير، لكنهم يشغلون حوالي 80 بالمائة من المناصب القيادية العليا. أما الحراطين (العرب من أحفاد الرقيق) فهم يشكلون 45 بالمائة من السكان على الأقل لكن يشغلون أقل من 10 بالمائة من المناصب. كما تمثل المجموعات العرقية المنحدرة من جنوب الصحراء (كجماعات الهالبولار، والسونينكي، والولوف) 25 بالمائة من السكان وشغلت أقل من 10 بالمائة من المناصب القيادية العليا.

مشاركة المرأة والأقليات: لا توجد قوانين تحد من مشاركة المرأة أو أفراد الأقليات في العملية السياسية، وقد شاركوا بالفعل، إلا أن بعض المراقبين يعتقدون أن العوامل الثقافية والتقليدية قيدت مشاركة المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة مع الرجل. يخصص القانون 20 مقعداً على الأقل للنساء في الجمعية الوطنية. بعد الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2018، حصلت النساء على 30 مقعداً في الجمعية الوطنية البالغ عدد أعضائها 157. من بين الوزراء التسعة والعشرين في البلاد، كان هناك ثمانية نساء، وأربعة من الحراطين، وخمسة من المجموعات العرقية غير العربية المنحدرة من دول جنوب الصحراء.

#### القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية على الفساد من قبل المسؤولين، إلا أن السلطات لم تطبق القانون بشكل فعال، وكثيراً ما تورط المسؤولون في عمليات فساد وأفلتوا من العقاب. ساد اعتقاد بأن ممارسات الفساد متفشية على جميع المستويات الحكومية.

الفساد: كان الفساد والإفلات من العقاب بمثابة مشاكل خطيرة في الإدارة العامة، ونادراً ما قامت الحكومة بمساءلة المسؤولين أو ملاحقتهم قضائياً بسبب الانتهاكات. وردت تقارير بأن مسؤولين حكوميين استخدموا نفوذهم في بعض الأحيان للحصول على امتيازات مثل الإعفاء من الضرائب بشكل غير قانوني، والحصول على هبات خاصة من الأراضي، إضافة إلى المعاملة التفضيلية عند تقديم العروض في مناقصات المشاريع الحكومية. كان الفساد أكثر انتشاراً في مجال المشتريات الحكومية، كما كان شائعاً أيضاً في إصدار المستندات الرسمية، ورخص صيد الأسماك والتعدين، وتوزيع الأراضي، وفي القروض المصرفية، ودفع الضرائب. على الرغم من أنه كانت هناك زيادة طفيفة في المحاكمات بتهمة الفساد خلال العام، إلا أن السلطات كانت نادراً ما تسجن من ثبتت إدانته. بدلاً من ذلك، كان عادة ما يُطلب منهم إعادة الأموال المعنية.

بتاريخ 25 يوليو/تموز، ذكر موقع "الإعلامي" الإخباري أن الشرطة المسؤولة عن مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية اعتقلت المدير العام السابق للجمعية الوطنية للتنمية الريفية، ووجه إليه المسؤولون تهمة باختلاس ما يقدر بـ 16,2 مليون أوقية (456,000 دولار أمريكي).

كان قانون عام 2015 لمكافحة الفساد يطبق بشكل غير متكافئ وكان يستخدم في الغالب كسلاح ضد معارضي الحكومة. يعرّف القانون الفساد بأنه "جميع نواحي الاستغلال من قبل موظف عام لمنصبه لأغراض شخصية، سواء كان هذا الموظف منتخبا أو في وظيفة إدارية أو قضائية."

الإفصاح المالي: طبقت الحكومة الشرط الذي يفرض على كبار المسؤولين الحكوميين، بما فيهم رئيس الدولة، الإعلان عن ممتلكاتهم الشخصية عند بداية ونهاية خدمتهم. ولم تكن معلومات الإفصاح المالي متاحة للجمهور. أجريت آخر محاسبة عامة للممتلكات والأصول المالية للرئيس عزيز عام 2010، وأعلن رئيس المحكمة العليا أن رئيس البلاد ليس عليه أن يجدد الإفصاح المالي عندما أعاد الناخبون انتخابه عام 2014، ولم يعلن أعضاء إدارته الأولى الذين استقالوا من منصبهم بعد إعادة انتخابه عن أصولهم المالية. استمرت المعارضة خلال العام في التنديد بعدم كشف الرئيس عزيز وغيره من أعضاء الحكومة عن أصولهم الشخصية كما يقتضي القانون.

#### القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عملت عدة جماعات حقوق إنسان وطنية ودولية بشكل عام دون قيود حكومية، وكانت تجري التحقيقات وتنتشر النتائج التي توصلت إليها حول قضايا حقوق الإنسان. كان مسئولو الحكومة متعاونين ومتجاوبين إلى حد ما مع وجهات نظر هذه المنظمات.

كانت هناك قيود على بعض مجموعات حقوق الإنسان، خاصة تلك التي كانت تحقق في العبودية. على سبيل المثال، صرح العيد ولد محمدن، محامي منظمة نجدة العبيد، في تشرين الثاني/نوفمبر أن السلطات منعت المنظمة من تنظيم ورشة عمل مدعومة من الاتحاد الأوروبي حول الدعم القانوني لضحايا العبودية.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية: تضطلع مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني بوضع السياسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وتطبيقها. أدارت هذه المفوضية برامج حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية التي تمويلها الحكومة والمجتمع الدولي.

ضمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة أمين مظالم مستقلة، ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني، وقد راقبت هذه اللجنة أوضاع حقوق الإنسان بشكل نشط ودعت لاتخاذ إجراءات حكومية لتصحيح الانتهاكات. أعدت اللجنة تقريراً سنوياً حول المواضيع وأجرت تحقيقات منتظمة وقدمت توصيات إلى الحكومة.

#### القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

##### المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يعتبر الاغتصاب فعلاً غير مشروع، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي. يواجه مرتكبو الاغتصاب العزّاب عقوبة العمل القسري والجلد، بينما يكون المغتصبون المتزوجون عرضة لعقوبة الإعدام. طبقت الحكومة القانون بشكل منتظم، وأدانت 50 من الجناة بموجب القانون وحكمت عليهم بأحكام مختلفة. على الرغم من ذلك، كما هو الحال في السنوات السابقة، وردت تقارير بأن الأغنياء المشتبه بارتكابهم الاغتصاب تجنبوا المحاكمة، وفي حال محاكمتهم، تمكنوا من تفادي الحبس. عادة ما توصلت عائلات الضحايا إلى اتفاق مع الجاني يدفع بموجبه تعويضاً مالياً.

ذكر نشطاء في مجال حقوق الإنسان ومحامين بأن العنف الجنساني والاعتداء الجنسي كانا يُعتبران بشكل عام جزءاً من القضية الأوسع المتعلقة بالعنف ضد المرأة.

كان النساء لا يُقدمن على الإبلاغ عن الجريمة لأنهن قد يتعرضن للسجن بسبب ممارسة الجنس خارج إطار الزوجية. في تقرير صدر عام 2018، أجرت منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) مقابلات مع خمس نساء وفتيات عاقبتهن السلطات بتهمة الزنا بعد أن أبلغن عن اعتداء جنسي، بما في ذلك فتاة تبلغ من العمر 15 عاماً تعرضت للاغتصاب الجماعي وحُكم عليها بالسجن.

وبتاريخ 21 آذار/مارس، حكمت المحكمة الجنائية في منطقة الحوض الغربي على رجل اغتصب بناته الست بالسجن لمدة 10 سنوات بعد شكوى تقدمت بها بناته ووالدهم. كان عمر الضحايا بين 12 إلى 26 عاماً، وأكد المسؤولون أن الأب اغتصب الصغرى عدة مرات على مدار عدة سنوات.

ظلت البيانات المتاحة عن العنف الجنساني ضئيلة، ولم يتم توثيق أحوال الأطفال والنساء الذين وقعوا ضحايا للاعتداء بشكل جيد. كان الاغتصاب من الموضوعات المحرمة بسبب التحيز الاجتماعي.

يعتبر سوء المعاملة من قبل الزوج والعنف الأسري مخالفان للقانون، لكن لم تكن هناك عقوبات محددة في حالات العنف المنزلي. لم تطبق الحكومة القانون بشكل فعال، وكانت الإدانات نادرة.

تدخلت الشرطة والسلطات القضائية بين الحين والآخر في قضايا العنف الأسري، إلا أن النساء نادراً ما لجأن للقضاء طلباً للإنصاف القانوني، بل اعتمدن بدلاً من ذلك على الأسرة والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع المحلي لحل الخلافات الأسرية. أفادت منظمات غير حكومية أنها في بعض الحالات طلبت مساعدة الشرطة لحماية ضحايا العنف المنزلي، لكن الشرطة رفضت إجراء التحقيقات.

تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث: ينص القانون على أن أي عمل أو محاولة من شأنهما إلحاق الضرر بالأعضاء التناسلية لطفلة سيعاقب عليه بالسجن وبغرامة تتراوح ما بين 12,000 إلى 30,000 أوقية (340 إلى 845 دولار أمريكي). ومع ذلك، نادراً ما طبقت السلطات القانون، لأن قانون "التطبيق" المرافق له ظل قانوناً مؤقتاً.

أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في 11 شباط/فبراير أنه على مدار الأشهر الستة الماضية تخطى أكثر من 200,000 من مقدمي الخدمات الصحية التقليديين وبشكل علني عن ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث في مناطق الحوض الشرقي، والبراكنة، وكوركول، وتكانت.

لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الملحق "ج".

الممارسات التقليدية الأخرى الضارة: استمر انخفاض الأشكال التقليدية لإساءة معاملة المرأة. كان من إحدى هذه الممارسات إخضاع المراهقات للتسمين الإجمالي قبل الزواج، وهي عادة كانت تمارس بين بعض عائلات البيضان البيض.

التحرش الجنسي: لا توجد قوانين تحظر التحرش الجنسي. أفادت منظمات نسائية غير حكومية بأن التحرش الجنسي كان مشكلة شائعة في مكان العمل.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد تقارير تفيد بحدوث إجهاض أو تعقيم قسري. لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الملحق "ج".

التمييز: تتمتع النساء بحقوق شرعية في الملكية وحضانة الأطفال، وكانت هذه الحقوق معترف بها في الأوساط الأكثر تعليماً وتمدناً من السكان. مع ذلك، كان للمرأة حقوقاً قانونية أقل من حقوق الرجال.

واجهت النساء نواحي تمييز قانونية أخرى. فبحسب الشريعة الإسلامية على النحو المطبق في البلاد، يُشترط شهادة امرأتين لتعادل شهادة رجل واحد. وتمنح المحاكم أهل المرأة التي تتعرض للقتل نصف الفدية التي تحكم بها للعائلة عندما يكون الضحية رجلاً. يوفر قانون الأحوال الشخصية إطاراً للتطبيق المتناسق للقانون المدني وقوانين الأسرة المستمدة من الشريعة، إلا أن المسؤولين القضائيين لم يحترموا ذلك دوماً.

## الأطفال

تسجيل المواليد: ينص القانون على أن الجنسية تُستمد عامة من والد الطفل. يمكن أن تستمد الجنسية من الأم في حال توافر أحد الشروط التالية: إذا كانت الأم مواطنة موريتانية وكانت جنسية الأب غير معروفة أو كان عديم الجنسية، أو إذا ولد الطفل في البلاد لأم موريتانية وأنكر الطفل جنسية الأب قبل سنة واحدة من وصوله لسن البلوغ. يمكن للأطفال المولودين خارج البلاد لأمهات مواطنات وآباء أجنبية أن يحصلوا على الجنسية قبل عام من بلوغهم سن الثامنة عشر. كما أن الأطفال القصر للآباء الحاصلين على الجنسية الموريتانية بالتجنس يستحقون أيضاً الحصول على الجنسية الموريتانية.

ذُكر أن عملية تسجيل الطفل وبالتالي حصوله على شهادة ميلاد اعتبرت عملية صعبة. كان عدم التسجيل يؤدي إلى الحرمان من بعض الخدمات العامة مثل التعليم.

لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الملحق "ج".

التعليم: ينص القانون على إلزامية التحاق كل الأطفال بالمدارس لمدة ست سنوات، إلا أن هذا القانون لم يطبق على نحو فعال، حيث أن الكثير من الأطفال، وخاصة الفتيات، لم يلتحقوا بالمدارس لمدة ست سنوات. وفي أغلب الأحيان لم يحصل أطفال الطبقات الدنيا من أسر الحراطين والأسر المنحدرة من جنوب الصحراء الكبرى على أي تعليم.

الزواج المبكر والزواج القسري: السن القانونية للزواج هي 18 سنة، إلا أن السلطات نادراً ما كانت تطبق هذا القانون، وكانت حالات زواج الأطفال شائعة. ولما كان الجنس بالتراضي خارج إطار الزواج غير شرعي، يمكن لولي الأمر أن يطلب من السلطات المحلية السماح لفتاة دون الثامنة عشر من العمر بالزواج، وفي كثير من الأحيان كانت السلطات المحلية تمنح هذا الأذن. مع ذلك، واصلت الحكومة العمل مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتنفيذ برنامج لمكافحة زواج الأطفال من خلال إصلاحات قضائية وسياسية.

لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الملحق "ج".

الاستغلال الجنسي للأطفال: يحظر القانون إقامة علاقات جنسية مع طفل دون سن الثامنة عشر، ويفرض عقوبات بالسجن لفترة تتراوح بين ستة أشهر إلى سنتين مع غرامة ما بين 12,000 إلى 18,000 أوقية (340 إلى 510 دولار أمريكي). تُعتبر حيازة المواد الإباحية التي تتعلق بالأطفال محظورة، وتشمل عقوبات بالسجن لفترة تتراوح ما بين شهرين إلى سنة مع غرامة مالية ما بين 16,000 إلى 30,000 أوقية (450 إلى 845 دولار أمريكي). يُعتبر الاستغلال التجاري للأطفال مخالفاً للقانون وتؤدي الإدانة به إلى عقوبة بالسجن لفترات تتراوح ما بين سنتين إلى خمسة سنوات مع غرامة مالية ما بين 20,000 إلى 200,000 أوقية (565 إلى 5,650 دولار أمريكي). أفادت منظمات غير حكومية أن القوانين لم تطبق على نحو ملائم.

الأطفال المشردون: صرح وزير الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة في 22 أيار/مايو أنه كان هناك أكثر من 16,469 طفلاً يحتاجون إلى الحماية في عام 2017، مثل الأطفال الذين لا يملكون وثائق تسجيل مدنية، والأطفال غير المتعلمين، وضحايا عمالة الأطفال. أعلن الوزير إنشاء 10 فرق إقليمية و30 نظاماً بلدياً لحماية الأطفال لتنسيق الجهود لمكافحة هذه المشكلة.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على الموقع: <https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data.html>.

### معادة السامية

يمارس عدد قليل للغاية من الأجانب الديانة اليهودية. ولم ترد أية تقارير عن أعمال معادية للسامية.

### الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع: [www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/](http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/)

### الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص من ذوي الإعاقات الجسدية والحسية والفكرية والعقلية. يكفل القانون الحصول على المعلومات، والاستفادة من الاتصالات ودخول المباني الحكومية الحالية من خلال تعديلها، والمباني المستقبلية من خلال إدخال تعديلات على قانون البناء. لم تطبق السلطات هذا القانون، ولم يُنح بشكل عام للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إمكانية الدخول إلى المباني أو الحصول على المعلومات أو الاستفادة من سبل الاتصالات.

أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفل والأسرة في كانون الأول/ديسمبر 2017 بطاقة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة. تُعرّف هذه البطاقة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتحدد نوع ودرجة إعاقاتهم، كما تسهل استفادة حاملها من الخدمات الصحية العامة والعيادات الخاصة وتمنحهم تخفيضات في أجور النقل.

## الأقليات القومية والعرقية والأثنية

واجهت بعض الجماعات العرقية التمييز الحكومي ضدها في حين حظيت مجموعة البيضان (العرب) بأفضلية لدى الحكومة. في كثير من الأحيان حصل سكان الصحراء الغربية من أصول البيضان (العرب) على بطاقات الهوية الوطنية اللازمة للتصويت، على الرغم من أنهم لم يكونوا مستحقين للحصول عليها. في الوقت نفسه، واجه الحراطين (العرب من أحفاد الرقيق) والمواطنون المنحدرون من جنوب الصحراء الكبرى (غير العرب) صعوبة كبيرة في الحصول على وثائق الهوية الوطنية.

نشأ أيضاً توتر عرقي وثقافي وتمييز نتيجة للفوارق الجغرافية واللغوية والثقافية بين المور (البيضان والحراطين) - الذين على الرغم من أنهم يمثلون تاريخياً مزيجاً من البربر، والعرب والأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، إلا أنهم اليوم يعرفون ثقافياً ولغوياً بدرجة كبيرة على أنهم عرب - وبين الأقليات العرقية غير العربية المنحدرة من جنوب الصحراء الكبرى. تاريخياً، كان البيضان البيض يستعبدون الحراطين، واستمرت بعض العبودية الوراثية، وظل الحراطين يعانون من إرث العبودية الذي امتد لقرون (يرجى مراجعة القسم 7.ب). سيطرت قبائل وعشائر البيضان على مناصب الحكومة وقطاع الأعمال بقدر أكبر بكثير من نسبتهم السكانية. أما الحراطين، فقد ظلوا كمجموعة أضعف سياسياً واقتصادياً من البيضان، على الرغم من أنهم كانوا يشكلون أكبر مجموعة ثقافية عرقية في البلاد. وظلت المجموعات المنحدرة من جنوب الصحراء الكبرى، مع مجموعة الحراطين، ناقصة التمثيل بشكل صارخ في الوظائف القيادية في الحكومة والصناعة والجيش (يرجى مراجعة القسم 3).

ينص الدستور على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية كما ينص على أن اللغات العربية والبولار والسوننكي والولوف هي لغات البلد الوطنية. استمرت الحكومة في تشجيع ازدواجية لغوية في النظام الدراسي تضم اللغتين العربية والفرنسية. تُعتبر اللغة العربية لغة الاتصالات الداخلية للقوات المسلحة. لم يتم استخدام اللغات الوطنية التي يتحدث بها المنحدرون من جنوب الصحراء الكبرى ولا اللهجة المحلية الحسانية العربية كلغات تدريس.

وفقاً لنشطاء في مجال حقوق الإنسان ولتقارير صحفية، واصلت السلطات المحلية السماح للبيضان البيض وبعض الأشخاص ذوي النفوذ بمصادرة الأراضي التي يشغلها الحراطين والمنحدرون من جنوب الصحراء الكبرى، واحتلال ممتلكات أخذتها حكومات سابقة بشكل غير قانوني من المنحدرين من جنوب الصحراء، وعرقلة استفادتهم من الماء والمرعى.

## أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

لا توجد قوانين تحمي المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين من التمييز. بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، على النحو المطبق في البلاد، تعتبر النشاطات الجنسية المثلية بالتراضي بين الذكور أمراً يعاقب عليه بالإعدام إذا أكده أربعة شهود، ويُعاقب مثل هذا النشاط بين النساء بالسجن لفترة ما بين ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة تتراوح ما بين 500 إلى 6,000 أوقية (14 إلى 170 دولار أمريكي). نادراً ما كان يتم تحديد أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أو التحدث بشأنهم، وهو ما عزاه المراقبون إلى شدة وصمة العار والعقوبات القانونية التي تترتب على وصفهم على هذا النحو.

ذكر تقرير صدر في كانون الأول/ديسمبر 2017 عن جمعية نواكشوط للتضامن مع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أن حقوق هذه الفئة غير معترف بها وبالتالي فهي غير محمية. عاش المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين في خوف دائم من طردهم من قبل أسرهم ورفضهم من المجتمع بشكل عام. نتيجة لذلك، لم يحضروا أو يشاركوا في النشاطات العامة بسبب خوفهم من الانتقام والعنف. وفقاً للمعلومات المتوفرة، لم يتم الإبلاغ عن اعتقالات على أساس الميول الجنسية أو الهوية الجنسانية، لكن كانت هناك حالات تم خلالها اعتقال المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين لأسباب أخرى مثل الهجرة غير الشرعية.

### الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

كان المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز في كثير من الأحيان معزولين بسبب المحظورات الاجتماعية والتحيز المرتبط بهذا المرض، إلا أنهم أصبحوا مقبولين بشكل تدريجي من قبل المجتمع والحكومة. كان هؤلاء مشاركين في تطبيق برامج حكومية خاصة بمكافحة الأمراض المعدية، وفيروس نقص المناعة البشرية، ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/ الإيدز، والملاريا، والسل.

### القسم 7. حقوق العمال

#### أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

يسمح القانون لكل العاملين، باستثناء عناصر الشرطة والقوات المسلحة والعمال المهاجرين والأجانب، بتكوين النقابات المستقلة والانضمام إلى النقابات التي يختارونها على المستويين المحلي والوطني، ويكفل لهم حق الإضراب القانوني والمفاوضة الجماعية. قيدت الأحكام والقوانين الأخرى هذه الحقوق بشكل كبير أو نظمتها بشكل مفرط. لم تنفذ الحكومة القوانين السارية بشكل فعال، كما أن العقوبات لم تكن كافية لردع الانتهاكات.

يلزم الحصول على إذن أو موافقة مسبقة من السلطات قبل أن تصبح النقابة معترف بها. يجب أن يصادق النائب العام على تشكيل كافة النقابات العمالية قبل أن تتمتع بالوضع القانوني. يجوز للنائب العام أيضاً أن يوقف بشكل مؤقت أعمال النقابة العمالية بناء على طلب من وزارة الداخلية واللامركزية إن كان مسؤولو الوزارة يعتقدون أن النقابة لم تلتزم بالقانون. ينص القانون على أنه يجوز للسلطات رفع دعوى قضائية ضد زعماء النقابات الذين يعملون على تقويض النظام العام أو الإداء بتصريحات كاذبة. هذا القانون في واقع الأمر يخول السلطات الإدارية حل أو إيقاف أو إلغاء تسجيل التنظيمات النقابية من جانب واحد. لا يحق لغير المواطنين أن يصبحوا مسؤولين نقابيين إلا إذا كانوا قد عملوا في البلاد في المهنة التي تمثلها النقابة لمدة خمس سنوات على الأقل. يتعين على النقابات العمالية الحصول على تصريح من الحكومة لإجراء انتخابات عمالية. لم تسمح الحكومة بإجراء انتخابات نقابية منذ عام 2014، رغم إعلاناتها السابقة بأنها سوف تسمح بذلك.

تتطلب المفاوضات الجماعية على المستوى الوطني إذناً أو موافقة مسبقة من الرئيس الذي يقرر كيف يتم تنظيم المفاوضة الجماعية. لا يُشترط الحصول على هذا الإذن بالنسبة للتفاوض الجماعي على مستوى

الشركة. يجوز لوزير الوظيفة العمومية والعمل و عصرنة الإدارة أن يدعو للتفاوض بين أرباب العمل والموظفين والنقابات العمالية والحكومة، كما يحق للوزارة أن تشارك في إعداد الاتفاقيات الجماعية. ينص القانون على ضرورة عقد الاجتماع بعد 15 يوم من إعلان الأطراف عدم توصلها إلى اتفاق.

يكفل القانون الحق في الإضراب، باستثناء الذين يعملون في الخدمات التي تعتبر أساسية. يجب على الأطراف المتظلمة اتباع إجراءات معقدة قبل تنفيذ الإضراب. وفي حال لم يسفر التفاوض عن اتفاق بين العمال وأرباب العمل، يتم إحالة القضية إلى محكمة التحكيم. وإن فشلت المحكمة في التوصل إلى اتفاق مرضٍ للطرفين، فقد يتعين على العمال الانتظار لأربعة أشهر إضافية من وقت اتخاذ القرار قبل أن يتمكنوا من الإضراب بشكل قانوني. يجوز للحكومة أن تحل نقابة ما إذا ما ارتأت أن النقابة قد أضربت بشكل غير قانوني أو بدوافع سياسية. يحظر القانون على العاملين الاعتصام أو منع العاملين غير المشاركين في الإضراب من دخول مكان العمل. يجب على العاملين أن يقدموا إلى وزارة الوظيفة العمومية والعمل و عصرنة الإدارة إشعاراً قبل 10 أيام عمل على الأقل من تنفيذ أي إضراب.

لم تنفذ الحكومة القانون بشكل فعال، وكانت الموارد وعمليات التفتيش في كثير من الأحيان غير كافية. في حين كانت السلطات نادراً ما تعاقب المخالفين، إلا أن الحكومة أمرت في عدة حالات بإعادة العمال الذين سرحوا ظلماً أو وجهت الشركات بتحسين مزايا وخدمات الموظفين. مع أن التمييز ضد النقابات مخالف للقانون، إلا أن جماعات محلية لحقوق الإنسان ونقابات أفادت بأن السلطات لم تحقق بشكل فعال في الممارسات المعادية للنقابات داخل بعض المؤسسات الخاصة.

لم يتم احترام حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في التفاوض الجماعي بصفة كاملة، على الرغم من أن النقابات مارست حقها في تنظيم العاملين خلال العام. كانت المفاوضات الجماعية على مستوى الشركة نادرة الحدوث على أية حال. نفذ عمال الشحن والتفريغ في ميناء نواكشوط المستقل إضراباً عاماً بتاريخ 25 تموز/يوليو. وفقاً للكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا، فصلت السلطات الآلاف من عمال الشحن والتفريغ دون إعطائهم حقوقهم، وأضافت أن الإضراب جاء رداً على "السياسات والقرارات التعسفية" التي تم اتخاذها بحق عمال الشحن والتفريغ. ينفذ عمال الشحن والتفريغ إضراباً سنوياً للاحتجاج على ظروف عملهم القاسية وللمطالبة بزيادة التعويضات التي يحصلون عليها لقاء عملهم.

خضعت إجراءات التسجيل والإضراب إلى تأخيرات واستئنافات مطولة. دأب مسؤولو وزارة الوظيفة العمومية والعمل و عصرنة الإدارة على إصدار إشعارات تدعو كل الأطراف إلى التفاوض. كانت هذه الإشعارات تحظر بشكل قانوني على العمال الإضراب خلال مدة أربعة أشهر.

نظم العمال والنقابات عدة إضرابات، ولكن في تحسن مقارنة بالسنوات الماضية، استخدمت السلطات القوة فقط في بعض الأحيان لتفريقهم.

## ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك عمالة الأطفال، كما أنه يجرم ممارسة الاسترقاق، الذي يشمل العمالة القسرية و عمالة الأطفال، ويفرض عقوبات على المسؤولين الحكوميين الذين لا يتخذون الإجراءات اللازمة عند التبليغ عن حالات كهذه، وعلى غيرهم ممن يستفيدون من استخدام الذين

أخضعوا للعمل القسري. على الرغم من مواصلة الحكومة سعيها من أجل إنهاء العبودية، إلا أن جهودها الرامية إلى إنفاذ قانون مكافحة الرق لعام 2015 اعتبرت غير كافية.

تلقت الوكالة الوطنية لمكافحة بقايا الرق والدمج ومكافحة الفقر (تضامن) تمويلاً حكومياً يبلغ 750 مليون أوقية (21,1 مليون دولار أمريكي) من الخزينة العامة لتأمين البنية التحتية وتأسيس برامج تعليمية لتحسين فرص مجتمع الحراطيين في المقام الأول. انتقدت بعض المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وكالة تضامن لعدم توجيه هذا التمويل نحو مجتمع الحراطيين ولعدم مواجهة قضايا العبودية في البلاد بشكل أكثر مباشرة، مثل عدم تقديم دعاوى جنائية نيابة عن ضحايا العبودية. بخلاف وكالة تضامن، فإن الهيئات الوحيدة التي يمكنها رفع دعاوى جنائية نيابة عن العبيد السابقين هي جمعيات حقوق الإنسان المسجلة قانونياً في البلاد وظلت تعمل منذ خمس سنوات. استمرت الحكومة في منع تسجيل منظمات وجمعيات مكافحة العبودية التي تعمل من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لمجتمع الحراطيين وجماعات الرقيق السابقين، والتي كانت ستتمكن من تقديم شكاوى بعد انقضاء فترة الانتظار البالغة خمس سنوات.

مُنعت مبادرة انبعاث الحركة الانعناقية "ايرا"، التي تعد من أكثر المنظمات نشاطاً في البلاد في مجال مكافحة العبودية، من التسجيل منذ إنشائها عام 2008. كان عدم تسجيل مبادرة انبعاث الحركة الانعناقية "ايرا" وغيرها من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وما ترتب على ذلك من عدم القدرة على تقديم شكاوى نيابة عن الضحايا، من ضمن العوامل التي ساهمت في قلة استخدام المحاكم المتخصصة في مكافحة العبودية.

في آذار/مارس، بنت محكمة مكافحة العبودية في نواذيبو في أول قضيتين لها وأدانت ثلاثة من مالكي العبيد وأصدرت أحكاماً بحقهم، حيث فرضت عقوبات أشد من التي فرضت في قضايا العبودية السابقة. أدينَت امرأة باستعباد ثلاث شقيقات في نواذيبو وحكم عليها بالسجن لمدة 10 سنوات، وأطلق سراح المرأة بعد شهرين بسبب عمرها وصحتها. وفي قضية منفصلة، حكم على رجل وابنه بالسجن لمدة 20 عاماً لاستعبادهم أسرة بأكملها في منطقة بير أم أغرين، على الرغم من أنه في وقت صدور الحكم كان الرجل متوفياً، وأدين ابنه غيابياً بعد فراره من البلاد.

في نيسان/أبريل، حكمت محكمة الاسترقاق في نواكشوط على متهمين بالسجن لمدة عام واحد وبغرامة قدرها 25,275 أوقية (710 دولار أمريكي) على جريمة الشتم بالعبودية في قضيتين منفصلتين. أما القضية الثالثة التي اتهم فيها المدعى عليه بممارسة الاسترقاق، فقد تم تأجيلها إلى حين صدور قرار من محكمة الاستئناف.

استمرت على مدار العام ممارسات الرق والممارسات الشبيهة بالرق الناجمة عادة عن العلاقات القديمة بين السادة والعبيد وشملت البالغين والأطفال على حد سواء. بالرغم من عدم وجود بيانات موثوقة حول العدد الإجمالي للعبيد وتأكيد الحكومة بعدم وجود عبودية، فقد اتفق الخبراء المحليون والدوليون على أن الرق الوراثي والظروف الشبيهة بالعبودية لا تزال تؤثر على نسبة كبيرة من سكان البلاد في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. عانى الأشخاص المستعبدون من ظروف العبودية التقليدية التبعية، بما في ذلك العمل القسري والاستغلال الجنسي القسري. ذكرت جماعات حقوق إنسان أن الأسياد اقنعوا أشخاصاً يعيشون قيد الرق أو في ظل علاقات شبيهة بالرق أن ينكروا هذه العلاقات الاستغلالية أمام ناشطي حقوق الإنسان.

طلبت الحكومة في عام 2015 من منظمة العمل الدولية برنامجاً لتقييم نطاق العمل القسري في البلاد. أطلقت منظمة العمل الدولية البرنامج عام 2015 لكن مع نهاية العام لم تكن الحكومة قد أذنت ببدء مسح سكاني.

ظل عبيد سابقون وأحفادهم على وضع التبعية مع مالكيهم السابقين، ويعود ذلك جزئياً للتقاليد الثقافية وكذلك لافتقارهم للمهارات المطلوبة بالسوق، وبسبب الفقر والجفاف المستمر. اضطر بعض العبيد السابقين وأحفادهم، أو لم يكن لديهم خيار أفضل، للعمل لدى أسيادهم السابقين مقابل مزيج من السكن والطعام والرعاية الطبية. وردت تقارير بأن بعض العبيد السابقين واصلوا العمل لدى أسيادهم السابقين أو غيرهم ضمن ظروف استغلالية من أجل الاستمرار في العمل في الأراضي التي كانوا يفلحونها منذ القدم. رغم أن القانون ينص على توزيع الأراضي على من لا يملكون أرضاً، بما في ذلك العبيد السابقين، إلا أن السلطات نادراً ما طبقت هذا القانون.

كان العبيد السابقون الذين خضعوا لظروف تنطوي على الخضوع عرضة أيضاً لإساءة المعاملة. واجهت النساء اللاتي لديهن أطفال صعوبات خاصة. ولأنهن كن مستضعفات بشكل خاص في المجتمع وافترقن إلى الموارد للعيش بصورة مستقلة عن أسيادهن السابقين، كان من الممكن إجبارهن على البقاء في حالة عبودية للقيام بالخدمة المنزلية والعناية بالحقول أو رعاية الماشية بدون أجر.

أشار مراقبون من منظمات غير حكومية ومسؤولون حكوميون إلى أن الروابط النفسية والدينية والقبلية المتأصلة جعلت من الصعب على الكثيرين، ممن كانت أجيال من أسلافهم عبيداً، كسر الصلات التي تربطهم بأسيادهم السابقين أو قبائلهم. استمر بعض الأشخاص في ربط أنفسهم بأسيادهم السابقين لأنهم يؤمنون بأن وضعهم كعبيد هو قدرهم بمشيئة إلهية وكانوا يخشون العقوبات الدينية في حالة كسرهم لتلك الروابط. تعرض العبيد السابقون في كثير من الأحيان للتمييز الاجتماعي واقتصر عملهم على العمل اليدوي في الأسواق والمطارات والموانئ.

حدثت ممارسات العبودية والتبعية للرق السابقين في المناطق التي كانت فيها مستويات التعليم منخفضة بشكل عام أو كان اقتصاد المقايضة لا يزال سائداً، وفي المراكز الحضرية، بما فيها نواكشوط. حدثت هذه الممارسات بشكل عام في المناطق التي كانت فيها حاجة لعمال لرعي الماشية والعناية بالحقول وغيرها من الأعمال اليدوية أو المنزلية.

حدث العمل القسري أيضاً في المراكز الحضرية حيث جرى احتجاز الأطفال الصغار، غالباً من الفتيات، كخدم في البيوت دون تقاضي أجر (يرجى مراجعة القسم 7.ج).

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع:

[www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/](http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/)

### ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

ينص قانون العمل على أن الحد الأدنى لسن العمل هو 14 سنة. مع ذلك، يمكن للأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً أن يعملوا في معظم أشكال الأعمال العائلية بترخيص من وزارة الخدمة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة شريطة ألا يؤثر العمل على صحة الطفل وألا يزيد عن ساعتين في اليوم وألا يكون خلال ساعات المدرسة أو أيام العطل. ينص القانون على أنه يجب أن يحصل الأطفال العاملين ممن تتراوح

أعمارهم ما بين 14 و16 سنة على 70 بالمائة من الحد الأدنى للأجور، وأن يحصل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 17 و18 سنة على 90 بالمائة من الحد الأدنى للأجور. كما ينص القانون على ألا يزيد عدد ساعات عمل الأطفال في اليوم عن ثماني ساعات ويجب منحهم فرصة استراحة واحدة أو أكثر لمدة ساعة لكل منها، وأنه لا يسمح لهم بمزاولة العمل الليلي. لا يتمتع الأطفال الذين يعملون في عمل غير مدفوع الأجر أو مؤقت أو غير تعاقدى بنفس الحماية التي تكفلها قوانين ولوائح عمالة الأطفال للأطفال الذين يعملون في وظائف تعاقدية. حدثت عمالة أطفال قسرية (يرجى مراجعة القسم 7.ب.).

يحظر القانون استخدام أو تحريض الأطفال على التسول ويعاقب المخالفين بالسجن ما بين شهر إلى ثمانية أشهر وبغرامة تتراوح بين 18,000 إلى 30,000 أوقية (510 إلى 845 دولار أمريكي). ولم تكن العقوبات بشكل عام كافية لردع الانتهاكات. لا يحظر القانون المهن والأنشطة الخطرة في جميع قطاعات عمالة الأطفال، بما في ذلك الزراعة. علاوة على ذلك، لا يوجد قانون يحظر استخدام الأطفال في أنشطة غير مشروعة، مثل إنتاج وبيع المخدرات.

لم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة، ولم تكن الآليات القائمة لتبادل المعلومات بين الوكالات أو لتقييم الفعالية نشطة خلال العام. ولم تكن هناك آلية محددة لرفع الشكاوى، سوى إلى مفتشي العمل أو فرقة الشرطة الخاصة بالقصر. كانت المنظمات غير الحكومية هي المنظمات الوحيدة التي عالجت قضايا الأطفال الضحايا وأحالتها إلى فرقة الشرطة الخاصة بالقصر وضغطت على الحكومة للبت في القضايا أو إعادة دمج الضحايا في المراكز الاجتماعية أو في المدارس.

أكد التقرير السنوي لعام 2016 للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي احتوى على أحدث الأرقام المتاحة، حجم عمالة الأطفال، خاصة في المناطق الريفية. ذكر التقرير أن 26 بالمائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 إلى 17 سنة كانوا يعملون. كما أشار التقرير إلى أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و14 سنة، والذين كانوا يؤدون نوعاً ما من الأعمال، بلغت 22 في المائة. وأكد التقرير أن استغلال الفتيات كان بوتيرة أكبر في الخدمة المنزلية.

قام عدد غير معروف من تلاميذ القرآن "الطلبة"، وجميعهم تقريباً من قبائل هالبولار، بالتسول في الشوارع وإعطاء العائد لمعلمي القرآن في مقابل تلقيهم التعليم الديني. وردت تقارير موثوقة بأن بعض معلمي القرآن أجبروا طلبتهم على التسول لمدة تزيد عن 12 ساعة يومياً، وقدموا لهم بالمقابل طعاماً ومأوى غير كافيين. استمرت الحكومة في تنفيذ برنامج لتقليص عدد الطلبة وتعاونت مع منظمات غير حكومية في توفير الرعاية الطبية والغذائية الأساسية للطلبة.

كان عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي شائعاً ويشكل مشكلة كبيرة خاصة في المناطق الحضرية الأكثر فقراً. أشارت عدة تقارير إلى إرغام فتيات، أغلبهن من مناطق نائية، لا تتجاوز أعمارهن سن السابعة، على العمل كخادمت في المنازل بدون أجر في المنازل الحضرية الغنية.

في المناطق الريفية عمل الأطفال الصغار عادة في رعي الماشية والماعز، وفي زراعة المحاصيل اللازمة للمعيشة، وفي صيد الأسماك، وغيرها من الأعمال الجسيمة، وذلك لدعم أسرهم. وفي المناطق الحضرية كثيراً ما عمل الأطفال الصغار في قيادة العربات التي تجرها الحمير لنقل المياه ومواد البناء. أرغم زعماء عصابات الشوارع الأطفال على السرقة والتسول وبيع المخدرات في شوارع العاصمة. وتمشيا مع التقاليد القديمة، عمل الكثير من الأطفال أيضاً كمتبرنين على مهنة في الصناعات الصغيرة مثل صنع الأدوات

المعدنية والنجارة وتصليح السيارات والبناء، وفي القطاع غير الرسمي. استمرت الدولة في تشغيل سبعة مراكز لحماية الأطفال الذين يعيشون ظروفًا صعبة ودمجهم في المجتمع: شملت هذه مركزاً واحداً في كل من مناطق كيفة، ونوانيبو، وآلاك، وروصو، كما شملت ثلاثة مراكز في نواكشوط. استضافت هذه المراكز خلال العام 400 طفلاً.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل الأمريكية "استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال" على الموقع: [www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/findings](http://www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/findings).

#### د. التمييز في العمالة والمهن

يحظر القانون التمييز بناءً على أساس العرق أو الإعاقة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الجنسية أو الأصل الاجتماعي أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية، أو العمر، أو اللغة، لكن الحكومة في كثير من الأحيان لم تطبق القانون. حدث تمييز في الوظائف والمهن على أساس العرق واللغة. على سبيل المثال، وفقاً لممارسة طويلة الأمد، ظل النهوض بالحراطين والمنحدرين من جنوب الصحراء في القوات المسلحة محدوداً.

ينص القانون على تقاضي الرجال والنساء أجراً متساوياً عن العمل المتساوي. التزمت أكبر جهتي توظيف في البلاد، وهما سلك الخدمة المدنية في الحكومة والشركة الوطنية للمناجم التي تملكها الحكومة، بتطبيق هذا القانون، لكن ذكر أن معظم أصحاب الأعمال الخاصة لم يطبقوه. وفي قطاع الأجور الحديث، حصلت المرأة على مزايا عائلية من بينها إجازة أمومة لمدة ثلاثة أشهر مدفوعة الأجر. واجهت النساء التمييز في العمالة لأن أصحاب العمل يفضلون عادة توظيف الرجال، وكانت المرأة ممثلة بشكل زائد في الوظائف منخفضة الأجور (يرجى مراجعة القسم 6).

#### هـ. ظروف العمل المقبولة

ينص القانون على حد أدنى للأجور على المستوى الوطني يفوق أحدث التقديرات لمستوى دخل الفقر.

ينص القانون على أنه لا يجوز أن يزيد أسبوع العمل القانوني العادي في المجالات غير الزراعية عن 40 ساعة أو ستة أيام في الأسبوع، ما لم يكن هناك تعويض عن الساعات الإضافية، ويُدفع هذا التعويض بمعدل متدرج حسب عدد ساعات العمل الإضافية. يجوز أن يعمل خدام المنازل وفئات أخرى معينة من العاملين لمدة 56 ساعة بالأسبوع. يشترط القانون منح جميع العاملين فترة استراحة واحدة على الأقل مدتها 24 ساعة بالأسبوع. لا توجد نصوص قانونية تتعلق بالعمل الإضافي الإجباري.

تضع الحكومة معايير الصحة والسلامة، ومن ناحية المبدأ، يحق للعمال النأي بأنفسهم عن ظروف العمل الخطيرة دون أن يعرضوا أنفسهم للفصل من العمل، إلا أن هذا لم يكن معمولاً به. ينطبق القانون على جميع العاملين في الاقتصاد الرسمي. ينطبق قانون العمل على جميع العاملين النظاميين بغض النظر عن جنسيتهم.

يُعتبر مكتب العمل في وزارة الخدمة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة الجهة المسؤولة عن إنفاذ قوانين العمل، إلا أنه لم يرق بذلك بشكل فعال. ذكرت منظمة العمل الدولية أن الفجوة الكبيرة في الأجور بين الموظفين في مفتشية العمل، والموظفين في مديريات التفتيش الحكومية الأخرى (مثل مفتشي الضرائب

ومفتشي التعليم) الذين حصلوا على أجور أفضل، ساهم في هذا الاستنزاف. ذكرت منظمة العمل الدولية أيضاً أن مفتشية العمل كانت تخضع لتأثير غير مشروع من قبل أرباب العمل والحكومة، مما قلل من فعالية نشاط التفتيش.

كانت غالبية الأيدي العاملة تعمل في القطاع غير الرسمي، خاصة في زراعة الكفاف وتربية المواشي. وفقاً للاتحاد العام للعمال الموريتانيين، شغل 25 بالمائة فقط من العمال وظائف بأجور منتظمة.

على الرغم من وجود القانون، أشارت نقابات العمال إلى وجود ظروف تقترب من ظروف العمل القسري في العديد من القطاعات، بما في ذلك صناعة تجهيز الأغذية. ففي هذه القطاعات لا يتمتع العمال بعقود عمل ولا يستلمون قسائم دفع الأجور. كانت أجورهم أقل من الحد الأدنى الرسمي، كما أنهم عملوا في ظروف متردية، وفي بعض الأحيان، لم يتلق العمال أجورهم لعدة شهور.

كانت ظروف العمل في صناعة صيد الأسماك صعبة أيضاً. ذكر أن الصيادين التجاريين عملوا في كثير من الأحيان لأكثر من 40 ساعة في الأسبوع بدون تلقي أجر العمل الإضافي. علاوة على ذلك، فإن بعض عمال المصانع الذين يعملون في مصانع معالجة الأسماك وفي صناعة القوارب لا يحصلون على عقود تضمن شروط عملهم. ظلت عمليات التفتيش الحكومية لسفن الصيد ومصانع المعالجة ومصانع القوارب نادرة.

كانت مخالفات الحد الأدنى للأجور أو قوانين العمل الإضافي متكررة في الكثير من القطاعات، ولكنها كانت أكثر شيوعاً في القطاع غير الرسمي، الذي يشمل خدم المنازل، والباعة المتجولين، والصيادين الحرفيين، وجامعي القمامة، ومحصلي أجور الحافلات، وسائقي العربات التي تجرها الحمير، والمتدربين على المهن، والميكانيكيين، وأصحاب مهن أخرى.

وفقاً للاتحاد العام للعمال الموريتانيين، سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 187 حالة وفاة أو إصابة في مكان العمل لغاية أيلول/سبتمبر، وهي أرقام مشابهة لأرقام السنوات السابقة.

وفقاً للمرصد الموريتاني لحقوق الإنسان وتقارير الصحف المحلية، شهدت السنوات القليلة الماضية، وخصوصاً عام 2017، زيادة في حوادث العمل المرتبطة بالتنقيب اليدوي عن الذهب.